خبره المجرور بعده على هذا الوجه الثاني ثم قال انه لا اشكال على
هذا الوجه الثاني ثم قال انه لا اشكال على هذا الوجه الثاني في حصول
الفايدة بقوله كابنين وابنتين بجيران الا ان كذاك اشارة الى
البعيد والمشار اليه قريب فيكون هذا مسلة معاملة البعيد وان كان
على خلاف الاصل واما على الاول فالحاصل للفهم ان اثنين واثنتين
كالمثنى لان الاشارة للمثنى لاسيما وقد اشار بذاك المفتضية غير
القريب فلا يتوهم ان المراد منها كلا لما الفايدة في قوله كابنين الخ
والجواب ان الاشارة ليست بنص في البعيد دون القريب
لوقوع كل منهما موقع الاخر لمقاصد فرفع بقوله كابنين الخ الابهام
ودفع احتمال ان يكون المشار اليه كلا اثنتي يلخصا وبه يعلم ما في كلام
الرامي وان اعتراضه على ابي حيان غير محرر وتقدم كلام الشاطبي
ان كلتا على الوجه الاول معطوفة على كلا لا على المثنى مع ان القاعدة
ان المعاطيف اذا تكررت فالعطف على الاول على الصحيح قول كلامه
مبني على غير الصحيح او ان ذاك مفيد بما اذا لم يكن الثالث مثلا ان
مشارك لما قبله في قيد لم يقيد به الاول كما هنا فان كلا مقيدة
بالاضافة الى المضمر وكلتا مشاركة لها في ذلك والمثنى غير مقيد
وبهذا يندفع ما يقال لا حاجة للخروج عن غير الصحيح للعلم بذلك المفهوم
المساواة لانها اخت كلا بل هي فرع عنها لان كلا للمذكر وكلتا للمونث
وقوله ان ذاك للبعيد مبني على مذهب المصنف ان الاشارة
المقترنة بالكاف للبعيد وان لم تقترن باللام بناء على انه ليس
للمشار اليه الا مرتبتان قوله وتخلف الياء الخ قال الرامي
اعترض على الناظم قوله تخلف بانه يوهم ان الياء تكون في الرفع
والالف تكون في الجر والنصب لان الخلف يقع موقع ما موخلف عنه
وذلك لا يكون فيهما واجاب ابن هشام بان المراد بتخلف
انها تكون في موضعها وقايمة مقامها من حيث انها دالة على ما تقتضي
العامل لا في الفرع الخاص الذي بنيت لها مسالخلف من بعدهم
خلف واورد على قوله وتخلف الخ تحولبيك فانه مثنى منصوب

باليا

باليا ولا يقال خلفت الياء الالف لانه لم يستعمل مرفوعا واجيب
بانها خلفتها في التقدير فان قلت هذا مثنى فاين مفرده
قلت انشدوا دعوني وبالي اذا مدرت لهم نعم
ينبغي ان يعد منها لانه لا يدل على اثنين بل على التكثير فان قلت
يرد ان من مات عقيقا لمشوم كيف من مات عقيقان وبومن
اجيب بان العرب قد ترفع الفاعل والمفعول معا لفهم
المعنى قال ابن هشام واجود منه ان الاول جاء على فضل المثنى
فتبعه المعطوف على ظاهر اللفظ فهو عطف على التوهم قوله وبيا
اجرر قال الشاطبي واصله وبيا اجرر لكنه قصره ضرورة
وكثيرا ما يفعل هذا كما قال بعد وما بنا والف قد جمعا ثم لما قصره
بقي التنوين ساكنا والف اجرر ساكنه فالتقى ساكنان فكان القياس
كسر التنوين الا ان النظم اضطره الى حذفه فحذفه كما حذفه
ابو الاسود في قوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا
قليلا وقرئ في الشاذ قل هو الله احد الله الصمد انتهى وخالفه
بعضهم كما سياتي في باب الامالة والبدل قوله وبه عشرونا
قال ابن هشام ابن عطية كسرت عين عشرين لان نسبته
من العشرة نسبة اثنين من واحد ثم اطرد في الباقي فتح الاول
فيما فاوه مفتوحة وهو ثلاثة وثلاثون واربعة وار بعون
وخمسة وخمسون وسبعة وسبعون وثمانية وثمانون وكسر
الاول فيما فاوه مكسورة وذلك ستة وستون وتسعة
وتسعون قاله سيبويه وقال غيره عشرون جمع عشر الابل
وهو وردها للتسع فلما كان في عشر وعشرين وبعض من الثالث
صح الجمع كما قال

وبل بعين من كان احدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال

لما كان في الثلاثين حول وحول وبعض الثالث وبه متعلق بالحق وعشرون
مبتدا اخبره جملة الحق وقوله وبنا به مبتدا ايضا خبره محذوف
اي كذلك لا الحق وخبر عشرون محذوف لان الحذف من الثاني

Copyright © King Saud University